التقرير

منتدى قضاة الملكية الفكرية – 2018

تعزيز الحوار بين الأجهزة القضائية عبر الحدود الوطنية

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

تقرير منتدى الويبو لقضاة الملكية الفكرية لعام 2018

تعزيز الحوار الأفقي بين الهيئات القضائية

يلبي إنشاء *منتدى الويبو لقضاة الملكية الفكرية* طلب الدول الأعضاء لإقامة حوار بين القضاة، من أجل تمكين الأوساط القضائية ودعمها لتواجه على نحو أفضل التحديات الناشئة عن تزايد عدد المسائل الجديدة المثارة في قضايا الملكية الفكرية. ويهدف المنتدى إلى توفير منصة لتبادل المعلومات والممارسات بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك فيما بين الهيئات القضائية الوطنية، مع الاعتراف بتنوع الهياكل القضائية داخل الأطر القانونية والاقتصادية الوطنية المتميزة.

وقد عقد المنتدى الافتتاحي في مقر المنظمة العالمية للملكية الفكرية في جنيف، في الفترة من 7 إلى 9 نوفمبر 2018.

البرنامج والهيكل

تضمن المنتدى عشر جلسات موسعة، بمشاركة فعالة من الحضور، واستكشف المواضيع التالية:

- دور القضاء في تطوير قانون الملكية الفكرية وقيمة الحوار عبر الوطني؛
- وعقد جلسات منفصلة عن القضايا الناشئة في مجالات البراءات والعلامات التجارية وحق المؤلف؛
- والتخصص في محاكم الملكية الفكرية أو في الهيئات القضائية؛
- وسبل الانتصاف من التعدي على الملكية الفكرية على الإنترنت؛
- والسلطة التقديرية القضائية في النهج بشأن سبل الانتصاف؛
- وبناء الكفاءات القضائية؛
- ودور القضاء في تقييم اعتبارات المصلحة العامة في مجال الملكية الفكرية.

وقد صمم هيكل الدورات لتعظيم الاستفادة من الحوار فيما بين أعضاء لجنة النقاش الأربعة وموجه النقاش والمشاركين من الحضور، وتعزيز الفرص لمواصلة النقاش والتواصل الشبكي على هامش المنتدى.

وقد شارك ثلاثة وثلاثون قاضياً كموجهين للنقاش أو كأعضاء في لجنة النقاش، وهم من البلدان التالية: أستراليا وبلجيكا والبرازيل والكاميرون وكندا والصين وكوستاريكا والسلفادور وفرنسا وألمانيا وغانا والهند واليابان ولاتفيا ولبنان والمكسيك وهولندا وبيرو والفلبين وجمهورية كوريا وصربيا وجنوب أفريقيا وسويسرا وتايلند والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وأوروغواي.

وتشجيعاً على إقامة حوار مفتوح بين الأقران في مجال القضاء، اقتصر الحضور في المنتدى على أعضاء الهيئات القضائية، وعلى أعضاء الهيئات شبه القضائية التي تشارك بفعالية في الفصل في منازعات الملكية الفكرية، حيثما انطبق ذلك. وقد بلغ إجمالي عدد القضاة المشاركين في المنتدى 119 قاضياً من 64 بلداً.

وقد طبق المنتدى "قاعدة دار تشاتام". أي كان للمشاركين الحرية المطلقة في استخدام أي معلومات عُرضت خلال المناقشات دون الكشف عن هوية أو انتماء أي متحدث أو مشارك آخر. وتحدث المتحدثون بصفتهم الشخصية، حيث أعربوا عن آرائهم الشخصية التي لا تتفق بالضرورة وآراء أمانة الويبو أو الدول الأعضاء في الويبو.

وعقد المنتدى بست لغات (الإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية) مع توفير الترجمة الفورية.

فريق القضاة الاستشاري للويبو

أُعد المنتدى تحت قيادة وبتوجيه من فريق القضاة الاستشاري التالي: أنابيلبينيت، قاضية سابقة في محكمة أستراليا الفدرالية، سيدني، أستراليا (الرئيسة)؛ محمد محمود الكمالي، المدير العام لمعهد التدريب والدراسات القضائية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة؛ كولين بيرس، قاض بالمحكمة العليا في إنكلترا وويلز، لندن، المملكة المتحدة؛ إدغاردو ماتيو إيتلين غواتسو، وزير محكمة الاستئناف، مونتيفيديو، أوروغواي؛ كلاوس جرابينسكي، قاض بمحكمة العدل الفيدرالية، ألمانيا؛ لويس تي. هارمس، نائب رئيس محكمة الاستئناف العليا في جنوب أفريقيا سابقًا، بلومفونتين، جنوب أفريقيا؛ كي ووجونغ، قاضٍ بمحكمة دايجيون العليا، جمهورية كوريا؛ ماري فرانسواز ماراي، قاضية سابقة بمحكمة النقض، باريس، فرنسا؛ ماريا روينا موديستو-سان بيدرو، رئيسة المحكمة الإقليمية، مانيلا، الفلبين؛ ماكس لامبرت نديما إيلونغوي، رئيس المحكمة الابتدائية، ياوندي إيكونو، الكاميرون؛ كيثلين أومالي، قاضية دائرة، محكمة الاستئناف الاتحادية، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية؛ مانموهان سينغ، رئيس مجلس استئناف الملكية الفكرية، نيودلهي ؛ قاض سابق بالمحكمة العليا في دلهي، الهند؛ شيميزو ميساو، رئيس هيئة القضاة سابقا، المحكمة العليا للملكية الفكرية، طوكيو، اليابان؛ تاو كايوان، قاضية، نائبة رئيس محكمة الشعب العليا، بيجين، الصين؛ فيسنا تودوروفيتش، قاضية بمحكمة الاستئناف التجارية، بلغراد، صربيا.

ملخص المنتدى

كلمة ترحيب

افتتح المنتدى السيد بونتكوي، المستشار القانوني للويبو. وأقر السيد بونتكوي بالتنوع الممثل في الحضور، الذي يضم قضاة ممن يتمتعون بسنوات عديدة من الخبرة في مجال تسوية منازعات الملكية الفكرية وآخرين ممن تعرضوا مؤخراً لمنازعات في مجال الملكية الفكرية. ولاحظ السيد بونتكوي أن عدداً من القضاة المشاركين ينخرطون بفعالية في تعزيز هيئاتهم القضائية الوطنية، سواء عن طريق تعزيز أنظمة إدارة المحاكم أو الإسهام في مواصلة تثقيف زملائهم من القضاة.

ووصف السيد بونتكوي النهج الجديد الذي تتبعه الويبو في الإدارة القضائية للملكية الفكرية، بأنه يجمع بين أنشطة الويبو طويلة الأمد في مجال بناء القدرات القضائية ونهج أكثر توسعاً وأكثر منهجية للتعاون مع الهيئات القضائية الوطنية. وأوضح أن ذلك سيشمل تنظيم منبر سنوي عالمي للقضاة كي تتاح لهم الفرصة لتبادل الممارسات المفيدة بشأن وضع قوانين للملكية الفكرية وتطبيقها وتطوير الوظائف القضائية ووضع شبكة للزملاء القضائيين الدوليين. كما أشار السيد بونتكوي إلى أن الويبو تعمل حالياً على إنشاء مورد للمعلومات عالمي ومفتوح ومجاني عبر الإنترنت ليتيح الاطلاع على القرارات القضائية عن الملكية الفكرية.

واختتم السيد بونتكوي بالتأكيد على أن هدف المنتدى هو أن يستفيد القضاة المشاركون من تبادل المعارف والرؤى عن أحكام القضاء والأنظمة القضائية المتطورة في جميع أنحاء العالم، لكنه شدد على أن النهج القضائية الوطنية لقضايا الملكية الفكرية تتوقف على الظروف المميزة الخاصة بكل بلد، بما في ذلك التقاليد القانونية والسياق الاقتصادي والأولويات السياسية.

الخطاب الخاص الذي ألقاه المدير العام

وصف المدير العام للويبو، السيد فرانسس غري، المشهد الدولي الحالي للملكية الفكرية والدور الذي تضطلع به الويبو. ولاحظ وجود ثلاثة اتجاهات متواصلة على مدار العشر سنوات الماضية: أولاً، تزايد الطلب على الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم، على وتيرة أكبر من وتيرة النمو في الاقتصاد العالمي؛ وثانياً، التحول الجغرافي في إنتاج الملكية الفكرية، إذ كان منشأ ما يزيد على 60% من إجمالي الملكية الفكرية هو آسيا في عام 2017، متماشياً مع الاتجاهات الديموغرافية والاقتصادية ومع المؤشرات الأخرى لإنتاج التكنولوجيا؛ وثالثاً، تزايد تعقيد الملكية الفكرية التي تشكل عاملاً أساسياً للتغيير في المجتمع. وبالإضافة إلى تعقيد الهيكل الوطني ومتعدد الجوانب ومتعدد الأطراف الذي ينشئ التزامات في مجال الملكية الفكرية، يتسم موضوع الملكية الفكرية ذاته بالتعقيد في أساسه.

وأعطى المدير العام لمحة عامة عن أعمال الويبو، لا سيما في مجالات أنظمة الملكية الفكرية العالمية وبناء القدرات وصون البنية التحتية التقنية التي تربط مكاتب الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم، والائتمان على 26 معاهدة متعددة الأطراف. ولاحظ المدير العام المصاعب التي تعترض حالياً عمليات وضع المعايير في كل النظام المتعدد الأطراف، مشيراً إلى التناقض بين الوتيرة البطيئة التي يسير عليها وضع المعايير الجديدة والحاجة الماسة إلى إعداد معايير دولية نتيجة للعولمة. ورأى أن المجتمع الدولي سيحتاج إلى معالجة مسائل مهمة، تلوح بالفعل على الأفق، نتيجة للتحولات التكنولوجية التي تجري في كل المجتمعات والاقتصادات في جميع أنحاء العالم.

واعتبر المدير العام الجهاز القضائي عنصراً مهماً في وضع الإطار الدولي الذي سيدير في المستقبل حقوق الملكية الفكرية في الاقتصاد العالمي. ويواجه العديد من البلدان قضايا جديدة في مجال الملكية الفكرية بسبب عولمة الأنشطة الاقتصادية. وفي نفس الوقت، نتيجة للوتيرة السريعة التي تسير عليها التحولات التكنولوجية التي لا تتمكن التشريعات من مواكبتها، هناك تباطؤ سياسي في مواجهة هذه المسائل الجديدة. مما يعني أن السلطة القضائية بصدد أو هي بالفعل في بعض الأماكن في الخط الأول أمام هذه المسائل التي لم تحصل بعد على رد من السياسات التشريعية.

وفي هذا السياق، رأى المدير العام أنه يتعين على الويبو الاضطلاع بدور المنتدى لتبادل المعلومات والخبرات- وهي وظيفة مهمة في عالم معولم وإن كان أيضاً متنوعاً على المستوى الثقافي والسياسي والاجتماعي. كما يمكن للويبو أن تمضي قدماً بالمعارف الجماعية عن حالة الإدارة القضائية للملكية الفكرية وذلك عن طريق القيام بالتعاون مع المحاكم الوطنية، بجمع بيانات تجريبية عن الاختلافات في الأنظمة القضائية في جميع أنحاء العالم. ويشمل ذلك البيانات عما تعنيه هذه الاختلافات في مجالات السياسات المتعلقة بالملكية الفكرية وحجم قضايا الملكية الفكرية والعلاقة بين طلبات ومنازعات الملكية الفكرية أمام المحاكم.

وشكر المدير العام القضاة على رد فعلهم الإيجابي إزاء الأعمال القضائية الجديدة للويبو معرباً عن ثقته في أن تتمكن الويبو بالتعاون مع الهيئات القضائية الوطنية من تقديم الدعم الجماعي للإدارة القضائية للملكية الفكرية.

الكلمة الرئيسية: ألقتها السيدة تاو كايوان، قاضية ونائبة رئيس محكمة الشعب العليا، الصين

ألقت السيدة تاو كايوان، قاضية ونائبة رئيس محكمة الشعب العليا، الصين، كلمة رئيسية عرضت فيها تجارب الصين في الحماية القضائية لحقوق الملكية الفكرية. وعرضت القاضية تاو التحولات التي وقعت في الصين خلال الثلاثين سنة الماضية لإرساء نظام فعال للغاية للملكية الفكرية، بما في ذلك الانضمام إلى المعاهدات الدولية الرئيسية المتعلقة بالملكية الفكرية، وسنّ العديد من القوانين واللوائح الخاصة بالملكية الفكرية، وإنشاء "نظام ذي مسارين لحماية الملكية الفكرية" تلبية للظروف الوطنية.

وأشارت القاضية إلى ظهور الصين كرائد عالمي في مجالي الملكية الفكرية والتكنولوجيا، ووصفت الحماية القضائية لحقوق الملكية الفكرية باعتبارها مبدأً أساسياً للاستراتيجية الوطنية للبلد الرامية إلى تشجيع الابتكار، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وحفز القدرة التنافسية الدولية. وأكدت القاضية تاو أن الرؤية الاستراتيجية للصين في تنفيذ سياسات متسقة ومتوافقة للملكية الفكرية وتأكيدها على تعزيز نظام تسوية منازعات الملكية الفكرية، أتاحا تأسيس نظام للتقاضي في مجال الملكية الفكرية فعال وذي سيادة خلال فترة قصيرة نسبيا.

وعرضت القاضية تاو بعض المستجدات الأخيرة على الصعيد الوطني في مجال الملكية الفكرية، بما في ذلك إصدار محكمة الشعب العليا في عام 2017 لبيان عن الحماية القضائية للملكية الفكرية في الصين (2016-2020) يحدد الأهداف الرئيسية والتدابير اللازمة لتحسين حماية الملكية الفكرية، بما في ذلك: إنشاء نظام محاكم الملكية الفكرية المتخصصة؛ وتحسين صياغة قواعد الملكية الفكرية الخاصة بجمع الأدلة وحساب الأضرار والتحقيق في الوقائع التقنية؛ وإجراء دراسات عن قانون إجرائي محدد لمنازعات الملكية الفكرية. وقالت إن محكمة الشعب العليا ترعى أيضاً التطور المستمر للمحاكم الثلاث المختصة بالملكية الفكرية والمحاكم التسع عشرة الموجودة في الصين والمعنية بالملكية الفكرية وإنها تعمل على إنشاء محكمة وطنية لتجميع الطعون المتعلقة بالبراءات وغيرها من القضايا التقنية المتعلقة بالملكية الفكرية، بهدف تحسين جودة تسوية منازعات الملكية الفكرية وفعاليتها واتساقها. وأضافت أنه من بين الإجراءات الأخرى المتخذة لتحسين تسوية منازعات الملكية الفكرية توفير تدريبات تعزيزية لما يزيد على 3000 قاض ممن يشاركون في تسوية منازعات الملكية الفكرية، وكذلك تحسين آليات اكتشاف الحقائق التقنية.

ولاحظت القاضية تاو أنه نظراً لتزايد الدور المهم الذي تضطلع به الملكية الفكرية في الاقتصاد العالمي، لا يثير تزايد حجم منازعات الملكية الفكرية الدهشة، مشيرة إلى أن عدد المنازعات الجديدة في مجال الملكية الفكرية التي تلقتها المحاكم الصينية الابتدائية في عام 2017 زاد بشكل كبير ليتجاوز 213000 نزاع، مما يجعل عبء قضايا الملكية الفكرية في الصين الأكبر مقارنة بالبلدان الأخرى. ورأت أن العدد المتزايد للقضايا التي تضم أطرافاً أجنبية يعكس الطبيعة المتغيرة لمنازعات الملكية الفكرية الحديثة في الاقتصاد العالمي.

وأشارت القاضية تاو إلى التعاون الناجح بين محكمة الشعب العليا والويبو في استضافة الدورات الأولى الرئيسية عن تسوية منازعات الملكية الفكرية في أغسطس 2018 وأعربت عن اعتقادها بأن التحديات التي يسببها التطور العلمي والتكنولوجي الحالي مشتركة بين جميع الأنظمة القضائية، وأن التصدي لها سيتطلب التعاون والتشارك مع شركاء دوليين. وقالت إن ذلك

سيكتسي أهمية خاصة في سياق وتيرة وحجم التحول المقترن بما يسمى الثورة الصناعية الرابعة، التي تعيد تشكيل السبل التي يتم من خلال استحداث الابتكار والإبداع والمعرفة، ونشرها واستخدامها، والتي تثير قضايا جديدة سيتعين على القضاة المختصين بالملكية الفكرية في كل مكان وضعها في الاعتبار. وستتعقد هذه الصعوبات أيضاً بسبب تزايد عدم اليقين وعدم الاستقرار الناشئين في الساحة الدولية.

وأشارت القاضية تاو إلى أنه رغم تحقيق الكثير من التقدم واكتساب قدر كبير من الخبرات القيمة، فإنه ما يزال ينبغي تحقيق المزيد. وأعربت عن اعتقادها بأن وجود رؤية عالمية أمر جوهري للتنمية المستقبلية، إذ ينبغي تعلم المزيد من الآخرين من خلال التبادل والتعاون على المستوى الدولي من أجل مواصلة تطوير تسوية منازعات الملكية الفكرية سواء داخل البلد أو خارجه. ورأت أن التشارك على الصعيد الدولي سيشكل سبيلاً فعالاً لتعزيز تحديث الحوكمة العالمية للملكية الفكرية وتحقيق مستقبل مشرق للملكية الفكرية.

الجلسة الأولى: دور القضاء في تطوير قانون الملكية الفكرية وقيمة الحوار عبر الوطني

ناقشت الجلسة قيمة حوار الأقران بين القضاة لإعداد سبل التصدي للتحديات في مجال الملكية الفكرية الناشئة عن وقائع جديدة مثل: الطبيعة عبر الوطنية لمنازعات الملكية الفكرية التي تنطوي على قضايا غير مخصصة لبلدان معينة؛ والمنازعات المتعلقة بالتكنولوجيات الجديدة؛ والثغرات في الأحكام الدستورية؛ والصعوبات المتعلقة بصياغة الأنظمة الأساسية؛ لتسري على التكنولوجيات الجديدة التي لم ترد في نصوص المشرعين وتتناولها.

وعلق المشاركون في النقاش على قيمة الاستفادة من الأنظمة القضائية الأخرى، بل وأيضاً مشاطرة الآخرين التحديات التي تشهدها أنظمتهم القضائية. وجرت مناقشة الطرق التي يمكن يكون فيها الاجتهاد القضائي الدولي ذا أهمية. ولوحظ أن فهم المنطق المستخدم في الأنظمة القضائية الأخرى يمكن أن يعزز التحليل الذي يجريه القاضي والقرار الذي يتخذه، دون أن يضطر إلى اعتماد هذا المنطق أو تطبيقه. والواقع أن فهم نهج وطنية متعارضة للمسائل يمكن أن يساعد القضاة على صياغة آرائهم الخاصة بطرق تنطبق على أنظمتهم القضائية وقد تختلف عن الأحكام القضائية الأجنبية.

وربط القضاة بين ممارسات مختلفة بالإشارة إلى قرارات أجنبية في الأحكام القضائية المكتوبة الصادرة عنهم. وذكرت منازعات بشأن تكنولوجيات متقدمة أو منازعات مماثلة تتعلق بنفس التكنولوجيا ونفس المتنازعين في بلدان مختلفة، كأمثلة لحالات يزيد فيها احتمال أن يشير القضاة إلى أحكام قضائية أجنبية. وناقش أيضاً المشاركون ما إذا كان من الممكن للقضاة ذكر أو استخدام أحكام قضائية أجنبية حين لا تكون مطروحة من قبل الأطراف، حيث تلاحظ اختلافات فيما بين الأنظمة القضائية الممثلة. كما تناولت المناقشة دور المعاهدات الدولية المتعلقة بالملكية الفكرية، بما في ذلك اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس)، والظروف التي يمكن أن تتم فيها الإشارة إلى هذه المعاهدات في القرارات الوطنية.

وأقر المشاركون بقيمة الاستفادة من الأحكام القضائية الأجنبية واستخدامها، وشددوا على أهمية التساؤل عن كيف يمكن ربط تجربة نظام قضائي أجنبي بنظام قضائي معين وتطبيقها عليه. وأكد المشاركون على ضرورة أن يكون لدى القضاة الذين يعتمدون على أحكام قضائية أجنبية المعرفة الكافية بالقانون الأجنبي المطبق لكي يحددوا ما إذا كان من الممكن مقارنة القوانين؛ ويتعين عليهم أيضاً فهم سياق الحكم القضائي الأجنبي المذكور وخلفيته، وكذلك الظروف المحلية للنزاع المطروح.

وأخيراً، لاحظ المشاركون الرغبة العامة في توفير قاعدة بيانات للأحكام القضائية في مجال الملكية الفكرية الصادرة عن الأنظمة القضائية في جميع أنحاء العالم لحل مشكلة الاطلاع على الأحكام القضائية الأجنبية. ولوحظت التحديات المطروحة في هذا الصدد، بما في ذلك كيفية انتقاء الأحكام القضائية الرائدة أو المقنعة في كل بلد، وكذلك مشكلات اللغة المقترنة بها التي تطرح لدى قراءة الأحكام القضائية الأجنبية. غير أن من الممكن أن يكون موجز للقضية باللغة الإنجليزية مثلاً بمثابة إشارة على الأقل إلى وجود هذا الحكم القضائي ويتيح الاطلاع عليه، حتى وإن كان ذلك يتطلب أولاً ترجمته.

الجلسة الثانية: عمل الويبو في مجال الإدارة القضائية للملكية الفكرية

قدمت الجلسة لمحة عامة عن جهود الويبو في مجال الإدارة القضائية للملكية الفكرية. وأشير إلى أن المدير العام أعلن في جمعيات الدول الأعضاء للويبو في عام 2017 عن نهج تنظيمي جديد للإدارة القضائية للملكية الفكرية استجابة للطلب المتزايد المقدم من الدول الأعضاء من أجل التشارك مع هيئاتها القضائية وفيما بينها. ورغم أن الإدارة القضائية للملكية الفكرية تتبع القانون المحلي، فإن الدول الأعضاء اعتبرت أن هناك حاجة متزايدة إلى تبادل المعلومات والخبرات عن التحديات المشتركة، وإلى دعم بناء القدرات على نحو متزايد. ويوجه الإجراءات التي تتخذها الويبو لتلبية هذه الحاجة الفريق الاستشاري لقضاة الويبو، الذي يمثل أعضاؤه البالغ عددهم 15 عضواً نطاقاً جغرافياً وتقنياً واسعاً حيث يخدمون بصفتهم الشخصية لمدة سنتين.

وقدم المشاركون عروضاً بشأن عمل معهد القضاء التابع للويبو والمنشأ حديثاً، وكذلك الجهود طويلة الأمد التي تبذلها أكاديمية الويبو وشعبة إذكاء الاحترام للملكية الفكرية ومركز الويبو للتحكيم والوساطة. وتقدم مختلف قطاعات الويبو معاً مجموعة واسعة من الأنشطة المرتبطة بمجال القضاء، بما في ذلك: برامج بناء القدرات التقنية؛ ومنتديات لتيسير الحوار القضائي عبر الوطني؛ ودورات التعلم عن بعد؛ ودعم إنشاء برامج تعليم مستمر في مجال القضاء؛ وإصدار أدلة مرجعية عن مسائل ذات أهمية للمحاكم مثل الخيارات البديلة لتسوية المنازعات؛ وإجراء دراسات مقارنة لدعم تبادل الخبرات الوطنية بشأن مواضيع مثل آليات الإنفاذ وسبل الانتصاف؛ وتوفير معلومات عن الأنظمة القضائية والقرارات بما في ذلك إصدار سلسلة جديدة لمجموعات القضايا المتعلقة بإنفاذ الملكية الفكرية.

الجلسة الثالثة: القضايا الناشئة في مجال البراءات

تناولت الجلسة الاتجاهات الناشئة في قانون البراءات من منظور أربع مسائل هي: أهلية حماية التكنولوجيا الناشئة بموجب براءة (وبالأخص سلاسل الكتل)؛ وتقييم الخطوة الابتكارية من خلال اختبار البداهة؛ ومبدأ المتكافئات؛ واستثناءات المراجعة التنظيمية.

أولاً، استكشفت الجلسة حدود الأهلية للحماية بموجب براءة من خلال مناقشة التكنولوجيات الناشئة، لا سيما تكنولوجيا سلاسل الكتل. ولوحظ أن هناك قضايا تتعلق بسلاسل الكتل تعرض بالفعل على المحاكم في بعض الأنظمة القضائية، حيث سيكون من المفيد توفير تدريب قضائي بشأنها لفهم ما تعنيه سلاسل الكتل. وعند مناقشة بعض الطرق التي عالجت من خلالها المحاكم إلى الآن المسائل المتعلقة بسلاسل الكتل، تم الربط بمسائل قانونية أخرى مترسخة حالياً، مثل أهلية حماية الأساليب التجارية بموجب براءة، مع ملاحظة تنوع النهج الوطنية لتلك المسألة. وأقر المشاركون بالتحديات الكامنة في تقييم

أهلية الحماية بموجب براءة في القضايا التي تتضمن مفاهيم ذات طابع تقني فائق. كما أشاروا إلى التطبيقات الممكنة لتكنولوجيا سلاسل الكتل التي يمكن أن تهم الجمهور.

وفيما يخص متطلبات الخطوة الابتكارية للحصول على الأهلية للحماية بموجب براءة، استكشف المشاركون عدداً من التحديات التي يواجهها القضاة في إجراء هذا التقييم، ومن ذلك مثلاً: الصعوبات المتعلقة بتفسير وتقدير الأدلة المقدمة من الخبراء التقنيين في مجالات خارج نطاق خبرة القاضي، سواء كان اختيار هذا الخبير يرجع إلى الأطراف أو إلى المحكمة؛ وتحديد شخص من أهل المهنة بشكل صحيح؛ وتحيز الإدراك المتأخر، لا سيما في الظروف التي تكون فيها حالة التكنولوجيا وقت التقييم أكثر تقدماً من حالتها في الوقت الذي أودع فيه طلب البراءة. وأثير دور القاضي في تطبيق معيار قانوني، مقابل المعيار العلمي. وجرى الاطلاع على خبرات وطنية في تقييم الاختبارات القانونية لتقييم البداهة. ومن بين مزايا وضع اختبار للبداهة ما يفرضه من التزام بتقديم تعليل قضائي واضح بشأن كيفية تقييم الخطوة الابتكارية، مما يشجع على تحقيق المزيد من الشفافية واليقين القانوني سواء للهيئة القضائية أو لأصحاب البراءات.

وفيما يخص المسائل المتعلقة بالتعدي، أجرى فريق الخبراء تحليلاً لمختلف النهج الوطنية لمبدأ المكافئات بالنظر في التعدي بمنتجات لا ينطبق عليها المعنى الحرفي لطلب البراءة وإنما تحل محل عناصر في الطلب بواسطة مكافئات. وأعطى المشاركون في النقاش لمحة عامة عن الأسباب السياسية التي دفعت بعض الأنظمة القضائية إلى اعتماد هذا المبدأ، بالإضافة إلى بدائل عن الاختبارات المستخدمة. ولوحظت أوجه تشابه فيما بين المتطلبات التي حددتها مختلف المحاكم الوطنية. وبالإضافة إلى التحليل القانوني، نوقشت التحديات التي يمكن أن تنشأ عن الخصائص العملية لعمليات التعدي على البراءة في نظام قضائي معين، مثل مرور فاصل زمني كبير بين منح البراءة وعملية التعدي وعواقبها على التكنولوجيا المتطورة، وكذلك الآثار المترتبة على إجراء تعديلات في طلبات البراءات أثناء عملية تقديم الطلبات.

وأخيراً، استكشفت الجلسة اعتبارات السياسة العامة التي تتعلق بالاستعراض التنظيمي أو استثناء "بولار". وأشار المشاركون إلى المبادئ الأساسية لنظام البراءات التي يقوم عليها استثناء بولار. وتهدف هذه المبادئ إلى تحقيق التوازن بين حقوق البراءات والمصلحة العامة عن طريق كفالة أن يكون الاحتكار الممنوح لصاحب البراءة محدوداً زمنياً وعن طريق السماح بدخول المنافسة العامة إلى الأسواق عند انقضاء البراءة. وجرى الاطلاع على بعض الأمثلة لمختلف النهج التي اتبعتها محاكم وطنية في الفصل في قضايا تنطوي على منتجات صيدلانية أساسية أو إنتاج وتصدير سلع خارج نظام قضائي وطني أو التخزين. وقد تتلقى المحاكم طلبات لاستصدار أوامر قضائية في القضايا التي يكون فيها توزيع المنتجات الأساسية وشيكاً أو جارياً، وتكون فيها المخاطر المالية مرتفعة للغاية. ووردت أسئلة من الحضور فيما يتعلق بالظروف/المعايير التي تنظر فيها المحاكم فيما يخص التراخيص الإلزامية للمنتجات الصيدلانية ودور اعتبارات المصلحة العامة في هذا التحليل.

ورداً على سؤال عن تحديد هوية شخص من أهل المهنة، أشير إلى دراسة أجرتها الويبو، تحت رعاية اللجنة الدائمة للويبو المعنية بقانون البراءات، عن الأنشطة الابتكارية، وفق المفهوم الوارد في مختلف الأطر القانونية والسوابق القضائية الوطنية، لا سيما العناصر الثلاثة التالية: "تعريف شخص من أهل المهنة؛ "2" والمنهجيات المستخدمة لتقييم الخطوة الابتكارية؛ "3" ومستوى الخطوة الابتكارية (البداهة).

الجلسة الرابعة: القضايا الناشئة في العلامات التجارية

بدأت الجلسة بمناقشة عن حماية العلامات التجارية غير التقليدية، باستعراض مختلف الأطر القانونية التي تحكم هذه الحماية في مختلف الأنظمة القضائية، والتحديات التي يواجهها أصحاب العلامات التجارية لدى التماس هذه الحماية. وعرض المشاركون أمثلة للعلامات التجارية غير التقليدية التي منحت الحماية في أنظمتهم القضائية مثل علامات الصوت وعلامات اللون وعلامات المكان وعلامات الحركة وعلامات الرائحة، بما في ذلك ما إذا كانت معايير حمايتها تختلف عن العلامات التقليدية، والطرق التي مثلت من خلالها علامات غير تقليدية لغرض التسجيل.

وكان هناك تباين كبير في أنواع العلامات التجارية التي تستحق الحماية في مختلف الأنظمة القضائية. ووجد المشاركون أساساً مشتركاً في المادة 15 من اتفاق تريبس، لا تستبعد الإشارات من الحماية، شريطة أن تكون قادرة على تمييز سلع خدمات شركة عن غيرها. وعرضت نهج مختلفة للنظر في عنصر التمييز، حيث تقتضي بعض الأنظمة القضائية وجود طابع مميز متأصل في العلامة، بينما يمكن في أنظمة أخرى، أن تكتسب العلامات الطابع المميز من خلال الاستخدام. وناقش المشاركون أيضاً أمثلة للطبيعة الذاتية للتميز، مع ما يترتب على ذلك من آثار فيما يخص تقديم أدلة على الطابع المميز المكتسب.

كما كشفت الدراسة الاستقصائية عن المواقع الوطنية عن وجود تشريع مشترك في بعض المناطق الجغرافية. وفي بعض الحالات، تكون أيضاً حماية العلامات محكومة على المستوى الإقليمي، وليس الوطني فقط. وأثيرت بعض الآثار العملية الناشئة عن منح الحماية على المستوى الإقليمي، مثل الاختبارات المكيفة لإثبات الطابع المميز المكتسب في عدة أنظمة قضائية وطنية، ومنح سبل الانتصاف عبر الحدود مثل الأوامر القضائية.

واستكشفت المناقشة أيضاً السبل التي يمكن من خلالها أن تتعارض اعتبارات المصلحة العامة مع حماية العلامة التجارية، مع عرض أمثلة لمختلف الطرق التي جرى الاستناد فيها إلى المصلحة العامة باعتبارها أساساً لرفض تسجيل علامة تجارية. كذلك، ناقش المشاركون كيف عالجت مختلف الأنظمة القضائية العلامات التجارية التي تعتبر هجومية أو مخالفة للنظام العام.

وبعيداً عن التحليل القانوني، تبادل المشاركون بعض التجارب المتعلقة بالتحديات العملية في الاعتراف بالعلامات التجارية غير التقليدية، في أنظمة قضائية ذات مستويات مختلفة للخبرات في مجال العلامات التجارية. وفي بعض الأنظمة القضائية التي يكون فيها قانون العلامات التجارية حديثاً نسبياً، اعتبر أن من الملائم منح الحماية لمجموعة محدودة من العلامات التجارية حيث تكون الخبرة أو القدرة التكنولوجية لسجل العلامات التجارية على تقييم العلامات التجارية غير التقليدية بشكل موضوعي محدودة.

وأخيراً، لاحظ بعض القضاة أن انخفاض تكاليف تسجيل العلامة التجارية بالإضافة إلى الحماية طويلة الأمد التي يمنحها، قد يدفع الشركات إلى طلب حماية العلامة التجارية لعلامات تجارية غير تقليدية، لكن قد تكون في بعض هذه الحالات الحماية بموجب نوع آخر من حقوق الملكية الفكرية أكثر ملائمة. وأكد المشاركون في هذا الصدد على ضرورة النظر في الملكية الفكرية ككل وفي الطريقة التي يمكن تدمج من خلالها كل فئة من حقوق الملكية الفكرية في النظام برمته.

الجلسة الخامسة: التخصص في محاكم الملكية الفكرية أو في الهيئات القضائية

تناولت الجلسة هياكل المحاكم الرامية إلى جعل تسوية منازعات الملكية الفكرية أكثر فعالية وكفاءة وفي متناول الجميع وأكثر اتساقاً مع خصائص منازعات الملكية الفكرية والتقاليد القانونية على المستوى الوطني. وتشاطر المشاركون نهجهم الوطنية لتخصص الملكية الفكرية في الوظيفة القضائية، التي تغطي مزايا وعيوب طائفة واسعة من الهياكل ومنها: محاكم عامة ليس فيها تخصص الملكية الفكرية؛ ومحاكم عامة بها قضاة متخصصون أو دوائر متخصصة في الملكية الفكرية؛ ومحاكم متخصصة في مجال الملكية الفكرية؛ وكيانات إدارية تضطلع بوظائف شبه قضائية.

وبعض البلدان ذات التقاليد العريقة في المحاكم العامة اتجهت إلى شبه التخصص لتعالج تعقد منازعات الملكية الفكرية وطبيعتها الصعبة، وذلك عن طريق إنشاء محكمة استئناف تراجع القرارات المتعلقة بالملكية الفكرية الصادرة عن المحاكم الابتدائية. وكان الهدف من ذلك بالدرجة الأولى هو تحقيق الاتساق. وتبادل آخرون تجربة إدارة مشروع تجريبي لتحديد ما إذا كانت الفعالية تتحقق في ظل وجود قضاة شبه متخصصين في مجال البراءات، حيث أن النتائج الأولية تشير إلى الفائدة الرئيسية من وراء التعهد بقضايا الملكية الفكرية إلى قضاة معينين ليكون معدل البت في القضايا أسرع، بدلاً من تباطؤ معدل التراجع في الاستئناف.

وفي بلدان أخرى، يختص حصراً عدد محدود من محاكم معينة بالبت في المسائل المدنية المتعلقة بالملكية الفكرية، حيث يسمح للقضاة في هذه المحاكم باكتساب المعارف اللازمة في مجال الملكية الفكرية وإصدار قرارات، بما في ذلك اتخاذ تدابير مؤقتة، على نحو أسرع وأكثر توحيداً.

وعرضت أيضاً مختلف النهج بين الأنظمة الموحدة والأنظمة المتشعبة في محاكم الملكية الفكرية. ففي الأنظمة الموحدة، يجري تناول مسألتي التعدي والبطلان معاً في إطار نفس الإجراءات في نفس المحكمة، في حين أنه في الأنظمة المتشعبة، تتخذ إجراءات منفصلة في مختلف المحاكم لإقرار التعدي والبطلان.

وتشاطر المتحدثون مختلف الأنظمة القائمة لتناول مسائل تقنية أو علمية، ومن ذلك: قضاة ذوو خلفية تقنية؛ وقضاة فنيون بدون دراسات قانونية؛ ومستشارون تقنيون قضائيون؛ وخبراء محاكم؛ وخبراء تعينهم الأطراف. ونوقشت المسائل ذات الصلة، لا سيما فيما يخص احتمال أن يفوض على ما يبدو دور القاضي بالفصل في القضايا إلى خبراء تقنيين.

وعرض عدد من المتحدثين قيمة القواعد الإجرائية المتخصصة في مجال الملكية الفكرية، التي يمكن أن تشمل عناصر مختلفة، مثل القضاة التقنيين، والخبراء التقنيين، والمهل القصيرة للتسريع بالإجراءات، وعقد المحاكمات عبر الإنترنت، وتعزيز تسوية الخلافات عن طريق التوفيق والوساطة.

وبوجه عام، ذكرت عناصر الاتساق والفعالية من حيث الوقت والتكلفة والقواعد الإجرائية الخاصة للملكية الفكرية كمزايا للمحاكم المتخصصة أو القضاة المتخصصين في مجال الملكية الفكرية. ومن جهة أخرى، تضمنت العيوب الملحوظة للتخصص الآتي: مخاطر "الرؤية الضيقة" للقضاة المتخصصين، والنهج النخبوية أو قلة استقلالية البت في القضايا؛ وصعوبة الحصول على التخصص في جميع المجالات في نطاق الملكية الفكرية الواسع؛ والمسائل المتعلقة بوصول المحاكم إلى الأطراف الواقعة في مناطق

جغرافية بعيدة عن محاكم الملكية الفكرية المعينة؛ والشواغل المتعلقة بالموارد؛ فضلاً عن التزايد المحتمل في تكاليف الوصول إلى القضاء.

وأقرت لجنة الخبراء أيضاً بأهمية المحاكم الجنائية في الفصل في منازعات الملكية الفكرية، وكذلك ظهور محاكم إقليمية تتناول منازعات الملكية الفكرية وما ينجم عنها من مشكلات. كما أشارت المناقشة قيمة السبل البديلة لتسوية منازعات الملكية الفكرية، مثل التوفيق والوساطة والتحكيم، لا سيما في المنازعات التي تنطوي على مسائل دولية أو تتعلق بالسرية أو مسائل عاطفية، أو حيث تفضل الأطراف اعتماد حل تجاري لا يمكن تحقيقه من خلال التقاضي. وأشير إلى أن من شأن إمكانية أن يضطلع القاضي بدور "مدير القضية" أن تسهل تسوية النزاع أو إقامة صلات بين المحكمة ومركز للسبل البديلة لتسوية المنازعات. وأشار أيضاً المشاركون إلى أهمية مواصلة التثقيف القضائي في مجال الملكية الفكرية لإعداد القضاة لتناول الخصائص الدقيقة لمنازعات الملكية الفكرية.

وأكدت الجلسة على ملاحظة أن مستوى تخصص الملكية الفكرية في الهياكل القضائية يتوقف على ظروف كل بلد، بخاصة تقاليده القانونية ومكانة الملكية الفكرية في الاقتصاد الوطني واستراتيجيات الميزانية وأولوياتها بالإضافة إلى حجم قضايا الملكية الفكرية ومدى تعقدها.

الجلسة السادسة: القضايا الناشئة في مجال حق المؤلف

أشارت الجلسة إلى أن حق المؤلف يمس حياة كل فرد في المجتمع من خلال التفاعل مع المصنفات الإبداعية مثل الموسيقى والكتب، وركزت على مختلف النهج الوطنية لبعض المسائل الناشئة في عالم حق المؤلف الرقمي، وكذلك الاستثناءات المتعلقة بالانتفاع العادل بحق المؤلف.

ولاحظ فريق الخبراء أن العديد من البلدان ما تزال تناقش المسائل المتعلقة بالمستوى الأمثل لحماية الملكية الفكرية لتعزيز الابتكار. ومن بين هذه المجالات المثيرة للجدل ما يتعلق بحماية حق المؤلف من أجل الابتكار في الصناعات عالية التقنية. واستكشف فريق الخبراء هذا الموضوع من خلال أمثلة لمنازعات أخيرة تتركز على ما إذا كانت وإلى أي مدى يمكن أن تكون لغة البرمجة المستخدمة لاستحداث برامج الحاسوب محمية بموجب حق المؤلف. وجرى الاطلاع على الاعتبارات التي أخذتها بعض المحاكم في الحسبان عند تقييم كلا من قابلية الحماية بموجب حق المؤلف وعناصر الدفاع عن الانتفاع العادل، والطريقة التي تم من خلالها تحقيق التوازن فيما بينهم.

وتناولت أيضاً المناقشة واسعة النطاق العديد من الطرق الأخرى التي واجه من خلالها قانون حق المؤلف صعوبات في العالم الرقمي. فعلى سبيل المثال، أصبحت المحاولات التشريعية الأولى لإدارة تبادل الملفات الرقمية في بعض الأنظمة القضائية بالية خلال فترة قصيرة للغاية في مواجهة الصعود الخاطف للأبصار والغير المتوقع للمنصات الرقمية، مثل منصات بث الموسيقى. وأثارت المناقشة مسألة كيف يمكن للمحاكم أن تتناول بعض جوانب القانون الغير مكيفة مع المنازعات المطروحة أمامها. وأشير

إلى أن معاهدتي الويبو للإنترنت[1] تنصان على التحلي بالمرونة لدى تنفيذهما على الصعيد الوطني. ومن أمثلة ذلك النص الوارد في الإطار التشريعي عن مراعاة الاستثناءات لتدابير الحماية التقنية والموافقة عليها.

وقدمت وجهات نظر مختلفة عما إذا كانت التعريفات الأساسية لقانون حق المؤلف وتقييداته واستثناءاته، ما تزال ملائمة للعالم الرقمي، أو عما إذا كان ينبغي توسيع نطاقها أو تعديلها من أجل حماية المصنفات المشمولة بحق المؤلف على الإنترنت. ومن الممكن أن يختلف هذا الموقف فيما بين التقاليد القانونية، لا سيما فيما بين أنظمة حق المؤلف. وعرض بعض القضاة تجارب عن إيجاد حلول لمسائل جديدة- فيما يتعلق مثلاً بالمصنفات التي تنتجها تكنولوجيات الطباعة ثلاثية الأبعاد أو استثناء تطبيقات النسخ لأغراض شخصية- من خلال تفسير التشريع الحالي. وتبادل المشاركون أيضاً معلومات عن نهجهم الوطنية المختلفة لحماية المصنفات التي تنتج من خلال الذكاء الاصطناعي بموجب حق المؤلف. ولوحظ وجود اختلافات كبيرة فيما بين الأطر التشريعية المطبقة والنهج القضائية في مختلف الأنظمة القضائية.

وتبادل فريق الخبراء أيضاً أمثلة لسبل انتصاف نظرت فيها أنظمتهم القضائية فيما يخص قضايا التعدي على حق المؤلف، بما في ذلك تجميد الموقع، وتدمير مضامين الصفحة الشبكية، ووقف أو مصادرة أسماء الحقول. وقدم المشاركون أمثلة لقضايا رفعت أمام عدة أنظمة قضائية. وكانت العناصر العابرة للحدود للتعدي عبر الإنترنت، مثل قدرة المواقع الشبكية المتعدية على التحول بسهولة إلى أنظمة قضائية أخرى، أو موقع الخوادم أو إدارة موقع شبكي في بلد مختلف، بمثابة تحديات أمام إنفاذ قرارات قضائية لحماية حق المؤلف. وفي نفس الوقت، وفي بعض الظروف، أكدت بعض المحاكم اختصاصها للبت بشأن التعدي عبر الإنترنت باستخدام روابط خارج الحدود الإقليمية.

وقد ظهرت تيارات عامة من خلال هذه المناقشات. وفكر المشاركون وهم يصفون نهجهم الوطنية، في الطرق التي يمكن أن تنظر من خلالها أنظمتهم القانونية في مصادر قانونية وسوابق قضائية أجنبية، لكي تتخذ قراراتها بموجب القانون الوطني. وأخيراً، لاحظ المشاركون أن العديد من المسائل الناشئة التي تمت مناقشتها تنبثق من السؤال الأساسي المطروح عن حق المؤلف: ماذا يعني أن يكون الشخص مؤلفاً أو مبدعاً؟ وتتناول العديد من الأنظمة القانونية هذه المسائل في أشكال مختلفة من خلال قضايا عن الإبداع والأصالة، حيث يتحدد ما هو القدر اللازم لوجود حق المؤلف والحقوق المجاورة والمعنى المقصود. وحينما دعي الخبراء إلى تقديم آرائهم عن أكثر المسائل إلحاحاً المتعلقة بحق المؤلف التي ينبغي النظر فيها خلال السنوات المقبلة، ذكر المشاركون الذكاء الاصطناعي، بل وأيضاً وبشكل فوري موازنة مصالح المبدعين ومصالح نظام حق المؤلف في ظل تسارع وتيرة التطوّر التكنولوجي.

الجلسة السابعة: سبل الانتصاف من التعدي على الملكية الفكرية على الإنترنت

عرضت الجلسة نهج وطنية مختلفة للمسائل المتعلقة بالمسؤوليات وسبل الانتصاف الناشئة عن التعدي على الملكية الفكرية في بيئة رقمية. واستناداً إلى خبرات متبادلة خلال الجلسة السابقة عن المسائل الناشئة في مجال حق المؤلف، تناولت المناقشات بشكل أساسي التعدي على المضمون المحمي بموجب حق المؤلف، من خلال مثلاً شبكات تبادل الملفات بين

[1] معاهدتا الويبو للإنترنت هما: معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي.

الأنداد أو بين مقدمي الخدمات عبر الإنترنت. وكان العنصر المشترك في جميع المواضيع المطروحة للنقاش مسألة كيف يتحقق التوازن بين حقوق أصحاب حق المؤلف وحقوق المستخدمين والمصلحة العامة.

وعلى سبيل إعطاء خلفية، أوضح المشاركون كيف ينشئ التقدم التكنولوجي والطبيعة المتغيرة للتفاعل بين الأشخاص وبين الأشخاص والأجهزة أنواعاً جديدة لمضامين قابلة للحماية بموجب حق المؤلف وأنواعاً جديدة للتعدي. ويشمل ذلك حماية المواضيع الرقمية مثل برامج الحاسوب وقواعد البيانات والذكاء الاصطناعي وتحويرات استثناءات "النسخ لأغراض شخصية" استجابة لتطور مناهج النسخ الرقمي؛ ومفهوم طلبات تجميد الموقع لمواجهة مجموعة من الظروف الصعبة. ولوحظ أن البيئة الرقمية أكثر تعقيداً بالنسبة للقضاة لأن هذه المسائل، بالإضافة إلى كونها جديدة، ما تزال تتطور ولا توجد في الغالب قضايا سابقة يمكن أن يرجع إليها القضاة. ولاحظ بعض القضاة أن الاهتمام الموجه في بعض الأحيان إلى قضاياهم أسهم في بذل جهود تشريعية لاستحداث قوانين جديدة أو محدثة.

وفيما يتعلق بالمسؤوليات عن التعدي عبر الإنترنت، قدم المشاركون لمحة عامة عن الإعفاءات الممنوحة والمسؤوليات التي يتحملها مقدمو الخدمات على الإنترنت مثل منصات البث الكبرى أو مواقع التجارة الإلكترونية. وعرضت مختلف الأنظمة المستخدمة للتعامل مع التعدي على حق المؤلف عبر الإنترنت، بما في ذلك نظام الإخطار والحذف ونظام الإخطار والإشعار وغير ذلك من الأنظمة المماثلة. وفي بعض البلدان، استخدمت سلسلة من الاستجابات المتدرجة. كما سمحت بعض الأنظمة القضائية بإلحاق المسؤولية المدنية بل وحتى الجنائية المشتركة لسلوكيات مقدمي الخدمات على الإنترنت، حين لا يمتثل مثلاً مقدم الخدمة على الإنترنت لالتزاماته بإلغاء الحصول على السلع المتعدية، أو بحسب حجم النشاط التجاري. وبعض الأنظمة القضائية قامت بدراسة آثار الأطر التشريعية في بلدان أخرى لتوجيه قراراتها بشأن الخطة التنظيمية الملائمة لسياقها الوطني.

واستكشفوا أيضاً مختلف الآليات التي قد يطالب مقدمو الخدمات عبر الإنترنت أن يقدموا من خلالها معلومات تحدد المتعدين المزعومين لغرض الإنفاذ، مثلاً في الظروف التي ترتكب فيها التعديات دون الكشف عن هوية مرتكبيها. ويمكن أن يكون الدور الذي يضطلع به هذا الحق في الحصول على المعلومات أكثر أهمية في الأنظمة القضائية التي لا يكون فيها على مقدمي الخدمات عبر الإنترنت التزام بالحذف. وفي عدد من الأنظمة القضائية، تلتمس أوامر قضائية أو إدارية لتقديم المعلومات، وتتاح أيضاً في أنظمة أخرى إجراءات جنائية. ونوقش وجود مناقشات عن بعض جوانب الحق في الحصول على معلومات، مثل اختصاص الهيئات الإدارية (بدلاً من المحاكم) لتصدر أوامر ذات تداعيات على المعلومات الشخصية؛ أو كيفية تفاعل سبيل الانتصاف المذكور مع الحق في الخصوصية.

وأخيراً، نوقشت الاعتبارات المتعلقة بأوامر تجميد الموقع، بما في ذلك الإجراءات اللازم اتخاذها والمناهج التي تضمن فعاليتها، وتحقيق التوازن في حرية التعبير.

الجلسة الثامنة: السلطة التقديرية القضائية في سبل الانتصاف

غطت الجلسة نهج السلطة التقديرية القضائية في مجالات الأوامر القضائية الأولية والأوامر القضائية النهائية وغير ذلك من سبل الانتصاف، مع ملاحظة الاختلافات في الممارسات الوطنية.

والسلطة التقديرية القضائية في الأوامر القضائية الأولية منصوص عليها في القواعد القانونية أو قواعد المحاكم في بعض الأنظمة القضائية. وفي أنظمة قضائية أخرى، ينبغي أن ترد بشكل كامل المبادئ التي تطبقها المحاكم لدى النظر في الأوامر القضائية الأولية في السوابق القضائية للقاضي. وبعض البلدان التي تنص على إجراء اختبار قانوني، لا تنص على السلطة التقديرية القضائية؛ وعليه، فإن الأوامر القضائية الأولية تصدر بمجرد إجراء الاختبار القانوني. ومن بين أمثلة هذه المتطلبات القانونية الآتي: احتمال النجاح بشأن الأسس الموضوعية؛ أو دعوى ظاهرة الوجاهة؛ ووجود ضرر لا يمكن إصلاحه أو لا يمكن إصلاحه بسهولة؛ والنسبية أو توازن المصالح. وحتى في البلدان التي تعتبر فيها المحاكم تتمتع بسلطة تقديرية مطلقة لمنح أو رفض أوامر قضائية باعتبارها سبل انتصاف عادلة، لوحظ أنه في الواقع، تكون العوامل المأخوذة في الاعتبار عند ممارسة السلطة التقديرية مماثلة في كثير من الأحيان لتلك التي تقتضيها الاختبارات القانونية في البلدان التي لا تكون فيها السلطة التقديرية منصوصاً عليها.

وعرضت أيضاً وجهات نظر مختلفة عن مدى السلطة التقديرية القضائية، إن وجدت، التي يمكن أن تمنح للمحاكم عند إصدار الأمر باستصدار أوامر قضائية نهائية في القضايا التي تم فيها إقرار التعدي على حق ملكية فكرية صحيح. وجرت مناقشة الحالات التي قد يأمر فيها بإصدار تراخيص إلزامية بدلاً من الأوامر القضائية ولوحظ أن الأمر يتعلق بشكل أساسي بالقضايا التي تدخل فيها اعتبارات المصلحة العامة.

وتناولت الجلسة أيضاً السلطة التقديرية القضائية في مجالات أخرى، مثل التعويض عن الأضرار أو تحديد كميتها (بما في ذلك الأضرار المعنوية والعقابية)، وطلبات الأمن، ووضع محل للأطراف لتقدم الطلبات أو تتخذ إجراءات أخرى؛ وتحديد أي إساءة استعمال ممكنة للحقوق، وتأجيل تداعيات أمر قضائي لإتاحة ما يكفي من الوقت للمدعى عليه كي يصنع تصميمات مقاربة أو يجري تعديلات. ولوحظ أنه في بعض البلدان، قد تمارس المحاكم السلطة التقديرية بتوجيه أمر للطرف الخاسر بنشر الحكم على موقع معين أو أحد وسائط الإعلام؛ وتبادل المشاركون وجهات النظر عن تداعيات مثل هذه الأوامر على حرية التعبير. وتم الإقرار أيضاً بالسلطة التقديرية التي تمارس في استحداث تدابير خاصة لإصدار أمر بتدمير السلع المتعدية على الملكية الفكرية بطريقة صديقة للبيئة.

ولاحظت المناقشة أن ممارسة السلطة التقديرية تشكل بالضرورة عملية موازنة، واستكشفت التفاعل بين السلطة التقديرية القضائية وغير ذلك من المفاهيم، بدءاً من توازن المصالح، ووصولا إلى التناسب واعتبارات المصلحة العامة والممارسات متعددة العوامل في الحكم وإمكانية التنبؤ.

الجلسة التاسعة: بناء القدرات القضائية

تناولت الجلسة التعليم القضائي وبناء القدرات. ومن بين العناصر الأساسية للتعليم القضائي التي تمت مناقشتها الآتي: أهمية وضع مناهج قضائية على أساس عملية تداولية تحدد حاجات التدريب، بدلاً من تلبية مطالب مخصصة؛ ونشر المعارف على نحو فعال في ظل قلة الموارد المطبقة؛ وقيمة وجودة قاعدة بيانات للأحكام القضائية المتعلقة بالملكية الفكرية أو نقاط مرجعية أخرى لتيسير جمع المعارف وتبادلها. ولوحظ أن من الضروري أن يستند التعليم القضائي وفقاً لمبادئ تعليم الكبار المقبولة على نطاق واسع، على مناهج مفصلة وأن يتناول المعارف والمهارات (مثل التواصل أو إدارة القضايا) والخصائص.

وفيما يتعلق بالمعارف، شدد المشاركون على أهمية أن يفهم القضاة الإطار القانوني للملكية الفكرية، بل وأيضاً السياق الاجتماعي والاقتصادي الذي تنشأ فيه منازعات الملكية الفكرية، بما في ذلك دور الملكية الفكرية في التنمية الاقتصادية الوطنية وتأثير السلع المتعدية على الملكية الفكرية على الصحة العامة والأمن والإيرادات الضريبية.

واستكشف المشاركون أيضاً التدريب فيما يخص المهارات التي يستخدمها القضاة لتسخير المعارف التقنية للخبراء بشأن التكنولوجيا المتنازع عليها. وهذه المسائل المثارة في سياق هذا التدريب لا تتضمن إذكاء الوعي بالقواعد الإجرائية المطبقة فحسب بل وأيضاً تقدير الاعتبارات الأخلاقية الناشئة عن الاعتماد غير المبرر على الخبراء التقنيين وغير ذلك من المصادر.

وتبادل المشاركون بعض الأمثلة لتجارب وطنية حديثة بشأن تيسير الحصول على معلومات قضائية ذات صلة بالملكية الفكرية. ويشمل ذلك إعداد مجموعة مواد تدريبية في مجال الملكية الفكرية بالإضافة إلى مجموعة من القوانين المحلية للملكية الفكرية وإنشاء دائرة إلكترونية من القضاة الذين يعملون في مجال الملكية الفكرية أو المعنيين بها، إلى جانب منتديات عبر وخارج الإنترنت يمكن من خلالها الاطلاع على أحكام قضائية محلية وأجنبية أو مقالات متخصصة، وتبادل وجهات النظر. واقترح أيضاً توسيع نطاق هذا المجتمع المحلي ليمتد إلى المستوى الدولي، في ضوء عدد كبير من التحديات المشتركة التي تواجه القضاة في مختلف الأنظمة القضائية، مع مراعاة الاختلافات فيما بين القوانين ذات الصلة والأنظمة القضائية.

وناقش أيضاً المشاركون أهمية اعتماد نهج تدريس ملائمة للتعليم القضائي، تعكس حقيقة أن القضاة يشكلون متعلمين متميزين. ومن بين العناصر الرئيسية لمناهج التدريس التي نوقشت نماذج تدريب المدرب والمناهج التشاركية والقائمة على المحادثة، التي تبين أنها أكثر فعالية من التعلم عن طريق المحاضرات. ولوحظ أهمية خطوط الأساس لما قبل وما بعد التعليم في تقييم فعالية برامج التدريب وفي تقييم ما إذا كان الهدف المتمثل في زيادة المعرفة قد تحقق.

وأثارت المناقشة ملاحظة أن الأنظمة القضائية لا تعمل في ظل وجود فراغ من المعرفة. وأثيرت أهمية فهم عمل الوكالات متعددة القطاعات، بما في ذلك مكاتب الملكية الفكرية، في عملية إنفاذ الملكية الفكرية، بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن يتيحه التعرض لممارسات في أنظمة قضائية أخرى حيث يسمح للقضاة أن ينفتحوا ويستكشفوا مناهج ممكنة قد تكون ذات أهمية وملائمة لتطبيقها على المستوى المحلي في محاكمهم. وفي ظل هذه الروح، اقترح بعض القضاة أن تضطلع الويبو بدور في تيسير التبادل فيما بين القضاة، للسماح للقضاة الوطنيين بزيارة أندادهم في محاكم أخرى والتعلم منهم.

الجلسة العاشرة: دور القضاء في تقييم اعتبارات المصلحة العامة في مجال الملكية الفكرية

توسعت الجلسة في المناقشات التي جرت في الجلسات السابقة بشأن المصلحة العامة، مثل دور العلامة التجارية في حماية عامة الجمهور من التضليل (الجلسة 4)؛ وتطبيق مبدأ الانتفاع العادل في قانون حق المؤلف (الجلسة 6)؛ وكذلك اعتبارات المصلحة العامة في منح سبل الانتصاف (الجلسة 8).

وناقش المشاركون عوامل المصلحة العامة المنصوص عليها في القانون أو الموضوعة من خلال مبادئ القانون العام. وقد تمثلت ممارسات مختلفة في تعريف المصلحة العامة، حيث تعرفها بعض البلدان بشكل واسع لتشمل المصلحة في البيئة والصحة العامة والسلامة والأمن الوطني، وبلدان أخرى تعرف المصلحة العامة على نطاق ضيق؛ والبعض الآخر لا يعرفها على الإطلاق. وتم

أيضاً تبادل تجارب مختلفة عن الطرق التي ينظر من خلالها القضاة إلى المصلحة العامة؛ ومجالات الملكية الفكرية التي تطرح فيها المصلحة العامة؛ وما إذا كان للقضاة سلطة تقديرية أو التزام بتقدير اعتبارات المصلحة العامة عند إصدار القرارات. فعلى سبيل المثال، ناقش المشاركون كيف تقدر المحاكم حجج المصلحة العامة المثارة كوسيلة للدفاع في إجراءات التعدي عند البت فيما إذا كان ينبغي إصدار أوامر قضائية وبشأن كيفية قياس وسيلة دفاع ذات مصداقية أو مجدية في هذه القضايا.

وفي مجال العلامات التجارية، ناقش المشاركون أسس المصلحة العامة التي تستثنى من التسجيل؛ وسلطة القاضي في توفير سبل انتصاف (مثل الشطب من التسجيل) حين لا تكون العلامة التجارية مستخدمة، والتداخل بين قانون العلامات التجارية وقانون المنافسة غير الشريفة.

وفي مجال البراءات، نوقش دور اعتبارات المصلحة العامة في منح تراخيص إلزامية. ولوحظ أن التراخيص الإلزامية تقتصر عامة على ظروف استثنائية حيث تلبى بعض المتطلبات، مثلاً حين يكون الطرف الذي يلتمس الترخيص قد حاول التفاوض بشأن ترخيص بشروط معقولة ويكون إصدار هذا الترخيص في المصلحة العامة؛ أو حين يلتمس الترخيص الإلزامي من أجل منتجات صيدلانية تعالج أمراضاً خطيرة حيث لا تتوفر منتجات مماثلة أو بديلة في السوق لعلاجها. وتبادل المشاركون أمثلة لهياكل قضائية وطنية مختلفة منخرطة في منح تراخيص إلزامية. ويشمل ذلك الهياكل التي تبت فيها نفس المحكمة في طلب ترخيص إلزامي وإجراءات تعدي. وفي المقابل، يمكن أن يتم البت في المسألتين في منتديات مختلفة؛ واستكشف المشاركون أيضاً إلى أي مدى تتفاعل الإجراءات المنفصلة فيما بينها في هذه الهياكل.

ويمكن أن تتضمن تطبيقات أخرى للمصلحة العامة في قضايا البراءات ممارسة محكمة للسلطة التقديرية لتأخير تطبيق أمر قضائي، حتى يتسنى توفير الوقت اللازم لتصميم منتج مقارب أو إعداد منتج بديل وتوزيع المخزون. وأمثلة هذه القرارات استثنائية حيث تتعلق عادة بالقضايا التي يتبين فيها التعدي على جزء بسيط من منتج معقد ومتعدد المكونات، وحيث يحبذ فيها تفادي إجبار المنتج بأكمله على الخروج من السوق. ولاحظ أيضاً المشاركون أن من الممكن أيضاً لاعتبارات قانون المنافسة أن تدفع المحكمة إلى منح ترخيص إلزامي فيما يخص البراءات المعيارية الأساسية. وأخيراً، في بعض الأنظمة القضائية، يمكن أن يكون لاعتبارات المصلحة العامة تداعيات على التحقيقات الأولية المتعلقة بأهلية الاختراعات التي تعتبر غير أخلاقية للحصول على براءات.

وأثارت أيضاً الجلسة صعوبة طرح اعتبارات المصلحة العامة أو اعتبارات النظام العام في سياق إقليمي حيث لا ينطبق مثلاً إبطال حق للملكية الفكرية محمي على الصعيد الإقليمي لأسباب تتعلق بالنظام العام إلا في البلد الذي صدر فيه أمر الإبطال، مع استمرار اعتبار الحق سارياً في بلدان أخرى في المنطقة.

ولاحظ المشاركون أن المعاهدات الدولية للملكية الفكرية، مثل اتفاق تريبس، تنص عمداً على إمكانية أن تراعي البلدان اعتبارات مصالحها العامة لتلبية احتياجاتها المحلية، لا سيما فيما يخص المصلحة العامة في مجال الصحة والحصول على الأدوية. واقترح إمكانية تصور المسألة في نهاية المطاف على أساس أن هناك مصلحة عامة يمكن تحديدها وتفوق المصلحة العامة في نظام متين للملكية الفكرية.

عن معهد القضاء التابع للويبو

معهد القضاء التابع للويبو وغيره من قطاعات الويبو المعنية تتعاون بشكل وثيق لدعم الإدارة القضائية للملكية الفكرية بفعالية وكفاءة، تماشياً مع التقاليد القانونية الوطنية والظروف الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء.

وللحصول على مزيد من المعلومات عن عمل الويبو المتعلق بالهيئات القضائية، يمكن الاطلاع على الموقع الإلكتروني للويبو على العنوان التالي:

./https://www.wipo.int/about-ip/ar/judiciaries

المنظمة العالمية للملكية الفكرية
34, chemin des Colombettes
P.O. Box 18
CH-1211 Geneva 20
Switzerland

الهاتف: 11 91 338 22 41+
الفاكس: 28 54 733 22 41+

للاطلاع على تفاصيل الاتصال بمكاتب
الويبو الخارجية، يُرجى زيارة الموقع التالي
www.wipo.int/about-wipo/ar/offices